جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد 29 العدد 1 السنة 2024م
مجلة المعيار
EL MIEYAR

دفاع الصحابة . رضي الله عنهم . عن أبي هريرة . رضي الله عنه .

The Companions, may God be pleased with them, defend Abu Hurairah, may God be pleased with him.

الهادي علي قويدر[1]
elhadi.ali@e du.univ-oran1.dz

عبد القادر سليماني[2]
slimenour@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/10/09 تاريخ القبول: 2024/12/01 تاريخ النشر: 2024/12/20
Received:09/10/2024 Accepted: 01/12/2024 published: 20/12/2024

ملخص المقال

تسعى هذه الدراسة إلى اجتلاء شهادات التوثيق التي نالها أمير الراوية وحافظ السنة أبو هريرة . رضي الله عنه .، وإلى زرع اليقين في المؤمنين بتحقق وعد الله بنُصرة أوليائه وكفايتهم، ومن أهدافها أيضا كشف حقيقة افتراءات المشككين وتقويض أدلتهم، وتقديم براهين بصورة أوضح عن دفاعات كانت عبر التاريخ وهي مستقلة الهدف والموضوع، وفقا لمنهج الاستقراء والتحليل.

وجاءت نتائجها مُبرِّئة لهذا الصحابي من التُّهم، إذ أنّ أكثر الصحابة على تزكيته وتعديله كما يتَّضح من موافقاتهم له رواية وفقها، والمنقول عنهم الإنكارات عليه هم قليلون لا يتعَدَّون عدد الأصابع، وعلى التسليم بصحتها فإنها لا تُضعف تزكياتهم مع كثرة المعَدِّلين، ولا تخرج عن دائرة الاجتهادات والاحتياط، وأن مروياته لا يعلم مخالفتها شرائع الإسلام المعلومة.

كلمات مفتاحية: أبو هريرة، الصحابة، دفاع، إنكار

Abstract:

This study seeks to clarify the certificates of documentation obtained by Amir Al-Rawiya and Hafiz Al-Sunna Abu Hurairah, may God be pleased with him, and to instill certainty in the believers that God's promise of support and sufficiency has been fulfilled, According to the method of induction and analysis.

And her results were exculpatory this Sahabi, may Allah be pleased with him, from the charges, as the most companions on his Testimonials and modification , as evidenced by their approvals of him novel and jurisprudence, And those who are denials about it are few, not exceeding the number of fingers, On acknowledging her health, she does not weaken their Testimonials with the large number of modifiers, and do not go out of the circle of jurisprudence and precaution, and and its narration is not known to violating the laws of Islam known.

.

Keywords: Abu Hurairah , Companions , Defense , Denial

(1) مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا جامعة وهران **1** *(الجزائر)*

(2) مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا جامعة وهران1 *(الجزائر)*

مقدمة:

لقد ابتدع الطاعنون معاول أذكى وأخفى للطعن في حملة الإسلام لاسيما الأقربين إلى الرسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كعبد الرحمن بن صخر الدوسيّ ـ رضي الله عنه ـ، الذي عرفت سيرته ومروياته لَمْزا لا نظير له، ولكن لا سهم يقذف إلا وقيَّض له ما يكْسِره ويدْحض عنه الشُّبه، جنود من خير الأنام، كذا أخبرت عنهم السنة والقرآن، فكان هذا الموضوع: دفاع الصحابة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ جميعا.

هذا، والإشكالية التي تعالجها الدراسة هي: هل ثبت عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ دفاعهم عن أبي هريرة؟ وما مدى صحتها وقوتها في تزكيته ودفع شبهة إنكار بعضهم عليه؟

وهي دراسة ترمي إلى تجلية شهادات التزكية التي حازتها هذه الشخصية المهمة، وتقويض سندات الطاعنين سواء المؤوّلة، أو المحرّفة عن مقصودها، أو المبتورة عن تمامها، كما يُتَمّم منها تدعيم الدراسات السابقة في الذبّ عن أفاضل عظماء الإسلام، وبالخصوص حافظ السنة وصاحب الرتبة الأولى في عدد المرويات، سالكين فيها منهج الاستقراء والوصف لاستنطاق أوجه الدلالات المحكمات.

وأهميتها تتجلى في تولي مهمة الذبّ عنه من طرف الصحب المصطفَين الأخيار، وفيهم أكابرهم علما وفضلا، وما يزيد قيمتها مشاركته ـ رضي الله عنه ـ في رفع التهم، ولا شك أن المتّهم أقدر على تشخيص دواء هذا الداء. وتأتي قيمته أيضا في كشف اللثام عن وَهَن الشبه وسفاهة عقول مروجيها .

هذا، والذود عنه ـ رضي الله عنه ـ لم ينقطع، وقد انبرى لها ابن قتيبة في " مختلف الحديث"، والمعلمي في " الأنوار الكاشفة"، وعبد المنعم العزي بسفره " دفاع عن أبي هريرة" وغيرهم ...، والجديد في الدراسة انحصارها في ردود رجال عُدّلوا من فوق سبع السموات، ومدحهم خير معلم، وهذا ما يجعلها للصدق أقرب، وللدفع أنسب.

ولتحقيق ذلك صمّم لها المخطط الآتي: مقدمة، وثلاثة مطالب: في دفاع بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ممن فُهِم عنهم الإنكار، ودفاع ممن ثبتت عنهم تزكيات مجردة عن الإنكار، والأخير في ردّ المتّهم أبي هريرة عن نفسه، لنصل إلى ملخص لنتائج البحث.

المطلب الأول : دفاع الصحابة رضي الله عنهم ـ ممن فُهم عنهم الإنكار ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه

1.2 عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يذود عنه :

نقل عن عمر ـ رضي الله عنه ـ مواقف فهم منها الإنكار على أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، منها:

– قصة النّعلين وفيها أنه ضربه حتى أسقطه أرضا، والصحيح أنه كان دفعا للصدر وردّا لما سينقله من تبشير المُوَحِّدين بالجنة، بدليل جواب الخليفة للرسول:«فلا تفعل، فإنّي أخشى أن يتّكل النّاس عليها، فخلِّهم يعملون» (مسلم م.، صحيح مسلم،

1991م)، فخَوفُه من اتّكالهم كان الدافع في توقيفه للمبلِّغ، ولا ذكْر للإكثار والتحديث في الحديث وإنما فَهْم سقيم خارج عن النص.

– ونُقل عنه بسند اعتزالي من ابن أبي حديد عن أبي جعفر الإسكافي قوله (حديد ع.، شرح نهج البلاغة، 1967م):" وأحرّ بك أن تكون كاذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وهي رواية مقطوعة، والإسكافي لا يعرف نقله أخبار الثقات إلا سرد الكذب عن أفّاكي المعتزلة والرافضة، وقد اتّهمه ابن أبي حديد (المعلمي ع.، الأنوار الكاشفة، 1406هـ)، فضلا عمّا يحمله شرح النهج من الافتراءات.

– تهديده وضربه إنْ لم يترك التَّحديث أو يقلل منه. وهي روايات فيها ضعف أو اضطراب أو مُستشكَلة المتن لا تصلح للاستشهاد (المعلمي ع.، 1406هـ).

ومما يُفنِّد هاته الشبه لو صحت: أولا الإذن له بالتحديث: فحين بلَغه عنه التحديث كأنّه اتَّهمه فذكّره بما سمعاه من خَبر تحريم تعمّد الكذب، فانبرى أبو هريرة يثبت له السماع والقصد من سؤاله، ليقر له الخليفة بأهليته: « فأنت أعلم وما تحدث» (الطبراني، طرق حديث من كذب علي متعمد، 1410هـ)، و« حدَّث الآن عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما شئت» (عساكر ع.، تاريخ دمشق، 1415 هـ)[3].

وثانيا: تصديقه فيما ينقله من الأخبار، ومن هذه النماذج خبرٌ انْفردَ به دون غيره في سَفْرة حجّ للخليفة، إذ لما اشْتدّت عليه الريح سأل الحُجّاج عمن له خبَر عن ماهيَتِها، فما وجد غير حفْظ أبي هريرة بالمرصاد في هذا الاستفتاء الذي أُعدم فيه الحَفَظة: «وإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الرّيح من روْح الله، تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فلا تسبُّوها وسَلُوا الله خيرها وعُوذوا من شرها» (حنبل أ.، المسند، 1421 هـ)، وعدم تعقيبه مع شدته في نقل الأخبار برهان على إقراره بصدقه واعترافه بحفظه.

ويضاف لإقراره موافقته له في اجتهادات فقهية، منها ما رواه مالك في (الموطأ، 2004م) بأنه التقى في أثناء عودته بوفد عراقي بالرَّبْذة مُحْرِمين، استفتوه أيأكلون من صيد وجدوه عند أهل الرَّبْذة؟ فأفتى بالجواز، ولم يلْبَث أن تثبَّت من الخليفة، الذي قال له: « لو أمرتهم بغير ذلك، لفَعلْت بك. يتواعده».

هذا، وإنّ إنكاره لو كان عليه على سبيل العموم والتأبيد لما توافقت اجتهاداتهما في أغلب المسائل كما هو مبسوط في كتب الفقه والاختلافات، وما توليته الحُكْم وطلب عودته له إلا لما رآه أهْلا للفتوى والعلم حيث يتطلبهما منصب الولاية، ولا يخفى أن إنكار التحديث كان على عموم الصحابة، ومذهبه مشهور واضح، فما خُصّص هذا الراوي دون غيره إلا لنية خبيثة مبيتة للتشكيك في السنة.

2.2 دفاع ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ:

نلمس ذلك في إحدى صور الإنكار عليه، إذ جاءه السائل خباب صاحب المقصورة مستغربا: « ألا تسمع ما يقول أبو هريرة، أنه سمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «من خرج مع جنازة من بيتها، وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر» الحديث؟ وعملا بالاحتياط والاستوثاق أرسل ابن عمر المستغرِب إلى عائشة يسألها عن هذه المقالة، فجاءته الشهادة العظيمة من عائشة: « صدق أبو هريرة»، وفي رواية قالت: « اللهم نعم». وأوضح المستَنكَر عليه ـ رضي الله عنه ـ سبب

[3] – في سنده يحي بن عبد الله مختلف فيه. انظر: (الذهبي م.، ميزان الاعتدال، 1382هـ)، وقد رُوي من طرق أخرى ثابتة.

سبق عِلْمه للثواب: « إنه لم يكن يشغلنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس، ولا صفْق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة يُعلمْنِيها أو أكْلة يُطعمْنِيها». ليفصح ابن عمر . وهو وجه الشاهد . عن الحقيقة .:«يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه» (حنبل أ.، المسند، 1421 هـ)[4]. وهو اعتراف بتفوقه العلميّ؛ لشدّة ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم، وما يستلزم منه شرف الأوَّلِية في الحفظ وهو صورة من صور الدفاع.

وما يؤكد ما سبق ردُّ ابن عمر عينِه . رضي الله . شبهة التحديث، فحينما روى أمير الحفّاظ . رضي الله عنه . سنة الاضطجاع على اليمين بعد ركعتي الفجر، تدخّل مروان بن الحكم بتساؤل يشوبه إنكار:«أما يجزئ أحدنا ممشاه إلى المسجد»كفاصل بين الفرض والتطوع حتى يفتقر إلى حركة الاضطجاع؟ فنفى الحافظ أبو هريرة ذلك: «لا»، بينما كان موقف ابن عمر مغايرا لمروان بأنْ أصدر حكما شديدا: «أكثر أبو هريرة على نفسه»، وهنا يفهم رجلٌ من ظاهر هذا الجواب تذمّر وإنكار من تحديثه ليبادر بسؤال ابن عمر: «هل تنكر شيئا مما يقول؟» وهو سؤال يجعلنا نشكّ في أنه يبحث عن نقد وتخطئة ابن عمر لأبي هريرة؛ لاسيما وقد كان ينهى عنها ويُحْصِب من يفعلها، ليصعق المشكِّك بجواب: «لا، ولكنه اجْتَرَأ وجَبُنا» (داود س.، سنن أبي داود، 2014م)، وعند الحاكم: «أعيذك بالله أن تكون في شك مما يجيء به، ولكنه اجترأ وجبنا»(المستدرك على الصحيحين، 1411هـ)، تصديق لما يَصْدر منه ولهذا كان إذا سمعه يتكلّم يقول: «إنا نعرف ما يقول ولكنا نجبن ويجترئ» (عساكر ع.، تاريخ دمشق، 1415 هـ)، وهي تصريحات وتزكيّات جلّية في إثبات عدالته وإقباله على بثّ علم النبوة، واجترائه على انتهاز المواقف للتحديث.

وربما كان تجرّؤه لرفع تَلبُّسات لا يسمح تأخير وقت تبَيُّنُها والنبي صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم، وهو ما رُوي عن أبيّ بن كعب: «كان أبو هريرة جريئا على النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن أشياء لا نسأله عنها» (حبان، صحيح ابن حبان، 1414هـ). وهذا منه ليبلغ علْما تفهمه العقول، ويسلم من هذا المحذور: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبّون أن يُكذّب الله ورسوله» (البخاري م.، صحيح البخاري، 1433هـ).

ثُم أنى له أنْ يتّهمه وقد أعلنها بصوت مُجلجل:« أبو هريرة خير مني وأعلم بما يحدث» (عساكر ع.، تاريخ دمشق، 1415 هـ)، وأثنى عليه في جنازته: «كان ممن يحفظ حديث رسول الله . صلى الله عليه وسلم . على المسلمين » (سعد م.، الطبقات، 1379هـ)، ورآه أفضل منه في جواب السائل عن أكل المحرم ما أهدي له من لحم الصيد: فأخبره بفتوى أبي هريرة وعمر، ثم زكّاه: « عمر خير مني، وأبو هريرة خير مني » (الصنعاني، المصنف، 1403هـ) ، ووافقه في مسائل كمسألة اقتناء كلب الزرع.

2.3 دفاع عائشة . رضي الله عنها .:

من مواقفها . رضي لله عنها . التي تبدو من عباراتها للقارئ تحمل التُّهم والتخطئة أو الإنكار:

الموقف الأول: في استغرابها من إقدامه عند حجرتها يُحدّث بصوت عالٍ وهي في تسبيحتها، فقالت: « لو أدركته لرددت عليه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يَسْرد الحديث كَسَرْدِكم» (البخاري، صحيح البخاري، 1433هـ)، وهو إنكار لا لمنعه من التحديث وقد روى الكثير، ولا للأحاديث المعروضة عند حجرتها؛ بل كان لِمَا عقَّبت به (حبان، صحيح ابن حبان، 1414هـ)، أي أن نكيرها انصَبَّ على كيفية التحديث، القائمة على الإسراع والتتابع التي أمْلتْها كثرة المحفوظ وتَزاحُم القوافي على الفِيّ، ممّا

[4] – أخرج الترمذي العبارة الأخيرة منه وقال: «هذا حديث حسن» (الترمذي م.، السنن، 1395هـ). وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» (الحاكم، المستدرك، 1411هـ)

ينْجَرُّ عنه اللَّبْس، وفوات الإفهام، وانعدام التّعظيم لخاتم الأنبياء، فأوْجب عليها الردّ لمخالفته السّنة الموضّحة في رواية أبي داود (السنن، 2014هـ): ألا تعجب إلى هذا وحديثه إنْ «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليُحَدِّث الحديث لو شاء العادُّ أنْ يُحصِيه أحصاه»، ورواية الفتح (حجر، فتح الباري، 1393هـ):«إنما كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فصْلا فهْما تفهمه القلوب».

والموقف الآخر: حادثة أشد من السابقة رواها علقمة بن قيس النخعي، وفيها مناقشتها معه حديث "ربط المرأة الهرة وحرمانها الاقتيات"(حنبل أ.، المسند، 1421 هـ)[5]، وفيها إثبات روايته بالإسناد وتأكيد حفظه لها بقوله: «سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم»، لتبادله بتوضيح موطن الخطأ وهو المتن، وأمّا صحّت الإسناد فلم تقصده إيماء بتصديق سماعه، وإقرارا منها بقوّة ضبطه وهي تعلم ملازمته وحرصه، فشخّصت الدّاء في أنّ علةَ العذابِ الكفرُ لا المنع من التَّقَوُّت:«فقالت: هل تدري ما كانت المرأة؟ إن المرأة مع ما فعلت، كانت كافرة، وإنّ المؤمن أكرم على الله عز وجل من أنْ يعذبه في هرة»، أي أنّ نفس الحيوان ليست بمنزلة أفضل من كرامة الإنسان، وفي تمام مُناظرتها . وهو الشاهد الأهم ومَرْبط فرَسِ المتوهِّم إنكارها أو تخطئتها لحديثه رضي الله عنه . قالت ناصحة: «فإذا حدّثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانُظْر كيف تُحدِّث». ويجاب عن توجيهها من وجوه:

الأول: أنها لم تُكذِّبْه بل أنكرت كيفيّة التّحديث بعدم عرْض الواقعة كاملة؛ حيث لم يَسُق السبب والتفاصيل المحْتَفَّة بالخبر، وقد يُبَرّر له بكونه نسيه، أو أنّ للخبر أسبابَ وُرود متعدّدة وراويات سيقت مفصّلة تارة، ومبتورة تارة أخرى عن كُنْه المرأة اكتفاء بمقصد التحذير والترهيب المصَدَّر به القصة: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها».

والثاني: أنه أسند سماعه من الصادق المصدوق:(سمعته منه)، وما كان له الكذب عنه وهو رواي الحديث "من كذب علي متعمّدا"، وهذا لعلّه دافع الإمام أحمد في ذكره بعد قصة التّعذيب.

والوجه الآخر: ما يُرَجّح عدم خطئه أن التعريف بالمعذَّبة الواردة لم يهملها أحفَظ الحُفّاظ وحده بل تبعه صحابي يماثله حفظا وملازمة ممن فاقت مروياته الألف وهو ابن عمر رضي الله عنهما (البخاري م.، صحيح البخاري، 1433هـ)، وإنما ساقها جابر وابن العاص وأسماء بنت الصديق . رضي الله عنهم .[6]، وهم دونهما في الحفظ والملازمة، وروايتهم مختلفة الموضوع؛ إذ ساقوها فيما عُرض عليه . صلى الله عليه وسلم . في صلاة الكسوف.

وإذا تبيّن أن لا إنكار وإنما استدراكات واجتهادات، نسوق ما يُقوّض شبهة الإنكار بتزكيّاتها الثابتة، وقد ذُكر سابقا حادثة ثواب الجنائز، وقولها: «صدق أبو هريرة».

ومن صور شهاداتها أيضا: عندما تَيَمَّمَها شريح بن هانئ مستشكلا خبر أبي هريرة: «من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه»، وهو يقول: « إن كان كذلك، فقد هلكنا»، فأرجعت اللَّبس إلى سَقْم الفهوم: «إن الهالك من هَلَك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم»، لتستفهم عن وجه الاستشكال: «وما ذاك؟»، فذكر ما أشكل: « وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت». فرّدت بجواب بليغ . وهو وجه الشاهد .: «قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم».

---

[5] – قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. (البيهقي أ.، البعث والنشور، 1406 هـ). وحسن إسناده محقق المسند من أجل صالح بن رستم الخراز فهو أحد رجال مسلم.

[6] – رواية مسلم عن جابر في الكسوف: (وعرضت علي النار، فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تعذب في هرة لها) (صحيح مسلم، 1392هـ)، وعند أحمد: (... ورأيت فيها امرأة طويلة سوداء حميرية، تعذب في هرة ربطتها) (المسند، 1421 هـ).

ورحمة بالملتبَس عليه واقتداء بسنة تصحيح المفاهيم صوَّبت الفهم الخاطئ بأنّ الكُره والحب واقع حالة نزْع الروح قبل الموت وقد أُعْلِموا بالمصير وبُشِّروا بالمآل: «ولكن إذا شخص البصر، وحَشْرج الصدر، واقْشعَر الجلْد، وتشَنَّجت الأصابع، فعند ذلك من أحبّ لقاء الله، أحبّ الله لقاءه» (مسلم، صحيح مسلم، 1421 ه).

إذن جاء وجه الشاهد «قد قاله » نصّا صريحا لا يقبل التأويل ولا الاحتمال، وقد ورد ماضيا مقترنا بـ "قد" لتأكيد صحة القول، يقويه ما جاء في مسند أحمد: «قالت: وأنا أشهد أني سمعته يقول ذلك » (المسند، 1421ه)[7]، وإضافة إلى أسلوب التوكيد (أني سمعته) والإشهاد فإنه صُدّر المؤَكَّد بجملة اسمية مع ختمها باسم الإشارة، وهو ما يعتبر بمجموعها في عرف أهل البلاغة ذا دلالة وظيفية أقوى في إثبات وصف السماع لها وله، إيذانا بتوكيد صِدْق الناقل وقوة ضبطه .

2.4 دفاع ابن عباس . رضي الله عنهما .:

زعم بعض مسترقي الشبه أن ابن عباس أنكر على الحافظ، ولضعفها الشديد نَعْرِض عنها صفحا اكتفاء بالأهمّ عن المهم مما ثبت عنه تأييده في مسائل الفقهية كثيرة، وتقديمه في الفتوى كحكم من طلق البكر ثلاثا، قبل الدخول بها [8]، وروايته عنه، وذبّ عنه حين اتُّهم في تكبيره عند كل خفض ورفع وقال أنها سنة أبي القاسم . صلى الله عليه وسلم. (حنبل أ.، المسند، 1421 ه)[9].

هذا، وقد أثر عن هؤلاء الثلاثة تحذيرهم لمن سب الصّحابة عموما معللين بما أمروا بالاستغفار لهم، وبأن مقامهم ساعة خير من عملنا عمْرا (ماجه م.، سنن ابن ماجه، 1372ه. حنبل أ.، فضائل الصحابة، 1403ه).

المطلب الثاني : دفاع الصحابة . رضي الله عنهم . ممن لم ينقل عنهم الإنكار عليه

1.3 دفاع طلحة بن عبيد الله . رضي الله عنه .:

وكان ذلك بتزكيته لحفظ أبي هريرة رضي الله عنه واتهامه لذاكرته؛ فقال لمن لَمزه بإكثاره في مسجد الكوفة: « قد سمعنا كما سمع ولكنه حفظ ونسينا» (عساكر ع.، تاريخ دمشق، 1415 ه).

وله موقف آخر أشدّ بأسا على المشككين؛ حيث دخل عليه رجل يتّهم أمير الرواية قائلا: « يا أبا محمد والله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله منكم، أو هو يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل؟» فكان الردّ مُفْحما ومُفْعما بالمعاني؛ بالقسم المصدّر بنفي سوء الظنّ به، موحيا بتوكيد إثبات سماعه وتفرُّده بتحمُّله بعض ميراث النُّبوة، وما ذاك إلا لاشتغاله بطلب علم وملازمة أهله عن طلب عرَض الدنيا:«والله ما نشك أنه قد سمع من رسول الله ما لم نسمع، وعلم منه ما لم نعلم، إنا كنا أقواما أغنياء، لنا بيوتات وأهلون ...، وكان مسكينا لا مال له ولا أهل، إنما كانت يده مع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يدور معه حيث ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع».

---

[7] – إسناده صحيح على شرط مسلم. قاله محققه.

[8]– قال ابن عباس لأبي هريرة: «أفته يا أبا هريرة، فقد جاءتك معضلة. فقال أبو هريرة: الواحدة تبينها، والثلاثة تحرمها، حتى تنكح زوجا غيره. وقال ابن عباس، مثل ذلك». ينظر: (مالك، الموطأ، 1425ه)

[9] – قال المحقق:إسناده صحيح.

وأداءً لواجب الذبّ عن أعراض المؤمنين ختم ردّه بكلام يُدّون في لوح مرقوم: «ولم نجد أحدا فيه خير يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل»، وفي لفظ «يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم». بل في رواية للحاكم وغيره ما يخرس أفواه كلّ من تُسوِّل له نفسه المساس بعدالة هذا الحافظ رضي الله عنه: «ولم يتهمه أحد منا أنه تقوَّل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل» وفي رواية « يكذب» بدل « تقوَّل »[10]، وهذا منهم تبرئة لجنابه، ونفْي لطعن الصحابة فيه، وأنّ ما نقل من اعتراضهم عليه لا يخرج عن دائرة الاحتياط والتثبّت مما قد يعتري النفس من عَوارض الغفلة، أو لاختلاف الاجتهادات، كما تبرز لنا الرواية عِفّة لسان هذا الحافظ عن الافتراء، وأنّى له فعل ذلك وهو راوي حديث " من كذب علي متعمدا" (البخاري م.، 1433هـ).

2.3 دفاع أبي أيوب . رضي الله عنه . :

وذوده جاء في مظهر مغاير عن دفاعات إخوانه، حمَل توثيقا وتعديلا للرّاوي ورواياته، وتقديما لحفظ أبي هريرة واتهاما لحفظه مما قد يعتريه نسيان، فقد وجده أبو الشعثاء في مدينة رسول الله يسند إلى رسول الله بوساطة المفترى عليه، فاستغرب منه: «تُحدِّث عن أبي هريرة، وأنت صاحب منزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم»، ليعترف له بمنزلته الرفيعة: «لأَن أحدث عن أبي هريرة أحبّ إليّ من أن أُحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم» (الحاكم م.، المستدرك، 1141هـ) ، لا أن نزوله في الإسناد أفضل من الرواية عن الرسول مباشرة، وإنما خشي أن لا يُبلِّغ ما ينقله عليه في صورته الصحيحة، والسلامة بالاستعانة بالحافظة الواعية تؤدي ما ينقل عنه دون خطأ .

3.3 دفاع زهير بن أبي سفيان الشنُّوئي . رضي الله عنه .:

ويتجلى دفاعه في تأييده لحفظ أبي هريرة للفظ "زرع" في حديث تحريم اقتناء الكلاب التي نفاها ابن عمر وعلّق عليها بعبارة «يرحم الله أبا هريرة كان صاحب زرع » (مسلم، الصحيح، 1392هـ)، التي طار بها مُسْتَرِقوا الشُّبه طَرَبا بحصولهم على ما يُقَوِّض به حفظه، لكن السَّائب بن يزيد . رضي الله عنه . بادره بسؤاله مدى صحة سماعه للفظة وللحديث: « أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟»، فقطع زهير حبل الطاعنين بجوابه: « إي ورب هذا المسجد» (البخاري، الصحيح، 1433هـ).

ولم يكن زهير السيفَ الحاسم وحده في وجه الطاعنين بل أثبتها عبد الله بن مغفل المزني . رضي الله عنه .، وزيادة دحض لهم أن صاحب العبارة نفسَه ثبتَت عنه اللفظة من طريق أبي الحكم عند مسلم أوردها عقب رواية ابن المغفل (مسلم، الصحيح، 1392هـ)، وهذا ما يخرج اللفظة عن الشذوذ، والمثبت مقدم على المنفي.

---

[10] – أخرج الروايات: أبو بكر البزار، في مسنده ،ح: 932 (3/ 148)، واللفظ له. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ،ح: 637 (2/ 11)، والبخاري، التاريخ الكبير، (6/ 133)، وأحمد، العلل ومعرفة الرجال: (1/ 277)، وتاريخ دمشق 19/ 121 ، وابن كثير في البداية والنهاية 8/ 109، والذهبي في السير، (2/ 606). قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق، وقد رواه يونس بن بكير، وغيره [منهم جرير ومحمد بن سلمة] عن محمد بن إسحاق) (السنن ح:5،3837/ 684). وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه " وعلق عليه الذهبي بأنه: "على شرط مسلم"(3/ 585). وحسن إسناده ضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: (3/ 15) وابن حجر في الفتح: (7/ 75) "، وقال حسين سليم أسد في تحقيقه لـ (مسند أبي يعلى)(2/ 11): رجاله ثقات. وضعف إسناده الألباني في (ضعيف سنن الترمذي ص: 516). وعلته عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس فيما ذكره محقق سير الأعلام (3/ 29).

وحتّى على فرض انفراده بها وَجَب قَبولها، وتكون مرضية مكرمة كما يقول النووي.

وتسليما بعدم ثبوتها فهل كلام ابن عمر طعْن واتّهام؟ وجوابه في فهم الجهابذة المحققين كالخطابي (معالم السنن، 1351 هـ)، والبيهقي (السنن الصغرى، 1410هـ)، والبغوي (شرح السنة، 1403هـ)، وابن الجوزي (كشف المشكل من حديث الصحيحين، 1977م)، والنووي (شرح صحيح مسلم، 1392هـ)، والحافظ (حجر، الفتح، 1379هـ) وغيرهم، الذين رأوا أنه يؤكد على صدق الراوي؛ لأن الحاجة أمّ الضبط بكثرة السؤال عنها حتى يحفظها. ودليل صحة نقله هو رواية أخرى لأبي عبد الرحمن التي عاد بها إلى الإثبات، ولعله نسِيَه ثم عاد فذكره، ولعلَّه أرْسَل بناءً على الرواية المتضمنة الزيادة (الجوزي، كشف المشكل، 1977م)، وقد سبق ذكر اجترائه على سؤال خليله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى فيما يظنّ أنّه لا يسأل عنه، ولما كان صاحب زرع بادر بالسؤال فحصل له العلم، وبذلك يزول التّوهين .

4.3 دفاع معاوية ـ رضي الله عنه ـ:

لما توفّي حافظ السنة وصلّى عليه الوليد بن عتبة بالمدينة، كتب إلى معاوية ينعاه، فرد عليه بإكرام ورثته، لأنه نصر عثمان، وكان معه في الدار (الذهبي، تاريخ الإسلامي، 2003 م). وهذا فيه ردّ على من ادّعى جبنه في الحروب.

المطلب الثالث : دفاع أبي هريرة رضي الله عنه عن نفسه

ومن طرائف القدر الكوني أن التخطئة والإنكار بلغت مسامع المنكَر عليه، وردّها في حينها كما مرّ بعضها من قبل:«فما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا» (داود أ.، السنن، 2014هـ)، وعلّل مسارعته إلى حرصه حين غفل غيره: «لم يكن يشغلنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس، ولا صفق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة يعلمنيها» (حنبل أ.، المسند، 1421 هـ)، وفي قصة المعذبة في الهرة بإثبات سماعه: «سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم»، ونزيد هنا صورا أكثر توضيحا.

فممّا تقوّى بها الأعداء وهلّلوا بها في المحافل ولطخوا بها الأسفار مسألة إكثاره للحديث والتحديث، التي نترك المدَّعى عليه ذاتُه يسرد لنا أصولها وتفاصيلها.

فحين بلغ مسامعه أنّ «الناس يقولون أكثر أبو هريرة»، و«ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه؟» (البخاري، الصحيح، 1433هـ)، وكنفس بشرية تريد العفّة والنّقاء، وتبتغي الإخلاص ومن النّار الخلاص؛ دفع عنها الشّبه والاشتباه، فجاءت ردوده معلّلة مدجّجة بالحجج، مستهلا بالوعيد للمدّعي: «والله الموعد» يحاسبني إن تعمدّت كذبا ومن ظنّ بي السوء (النووي، شرح صحيح مسلم، 1392هـ)، وهو استهلال بليغ قوي فيه تعبّد لله باستشعار الخوف من يوم الحساب وإيمانا بوقوعه، فلا يمكن مَن جمع هذا أن يتجرأ على الكذب.

ثم ثنّى ملتمسا الأعذار: «وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم صّفق بالأسواق، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إخوتي من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امْرأ مسكينا، من مساكين أهل الصفة، أعي حين يَنْسون». ثم ثلّث بتعليل استحضاره كلّ ما يسمع، واستظهاره صحيحا، لكرامة دعاء النّبي صلّى الله عليه وسلّم: «إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي

مقالتي هذه، ثم يجمع إليه ثوبه، إلا وعى ما أقول» (البخاري، الصحيح، 1433هـ)، وفي لفظ: «ثم يقبضه فلن ينسى شيئا سمعه مني»، و في آخر: «فلن ينسى شيئا من مقالتي أبدا» ، وفي رواية أنه هو من بادره وشكاه التفَلُّت:« قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه؟» (البخاري، الصحيح، 1433هـ). فسابق إلى اغتنام البركات بأن: «بسط نمرة ليس عليه ثوب غيرها، حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته، ثم جمعها إلى صدره». ليخرج بربح لن يبور، ومغنم ما أعظمه! «فما نسيت من مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك من شيء» (البخاري، الصحيح، 1433هـ)، وفي رواية: « فوالذي بعثه بالحق، ما نسيت من مقالته تلك إلى يومي هذا» (البخاري، الصحيح، 1433هـ). وأرجع دافع التحديث لهاتين الآيتين:« إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات ... الرحيم » (البخاري، الصحيح، 1433هـ).

كما كانت له أجوبة خاصّة مع أفراد الصحابة، فهذه أمّنا عائشة ـ رضي الله عنها ـ دعته وغلظت عليه: « أكثرت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » بل بالغت في تخطئته «ما أكثر ما تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إنك لتحدث بأشياء ما سمعناها»، وفي رواية بالإنكار:«يا أبا هريرة، ما هذه الأحاديث التي تبلّغنا أنّك تحدّث بها عن النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، هل سمعت إلا ما سمعنا؟ وهل رأيت إلا ما رأينا؟»، وأصرح منه: «إنّك لتحدّث عنه حديثا ما سمعته منه».

وبأدب برّر مانعها من بلوغها شرف الرُتبة الأولى في كثرة الحديث مع توفر المقتضِي لها: «يا أمّاه، إنّه كان يشغلك عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المرآة والمكحُلة، والتصنّع لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء»؛ وذلك أنّ حقّ الزوجية وجنسها كانا حائلين من إمكانيّة سماعها الأحاديث مثله، فكان أن شاطرته التّعليل: «قالت: لعله» إقرارا بحسن تشخيصه (سعد م.، الطبقات الكبرى، 1410هـ).

وفي موقف ثان مع قرشيٍّ جاءه يتبختر في حلّة مستفزّا له: «يا أبا هريرة إنّك تكثر الحديث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهل سمعته يقول في حلتي هذه شيئا»، فقال متألّما:«والله إنّكم لتؤذوننا» ولولا تحريم كتمان العلم لما أكثرت

وعرّضت بنفسي، ليردّ عليه من حافظته: « سمعنا أبا القاسم يقول إن رجلا ممن كان قبلكم بينما هو يتبختر في حُلَّة إذ خسف به الأرض فهو يَتَجلْجَل فيها حتّى تقوم السّاعة » (حبان، صحيح ابن حبان، 1414هـ)، ويشهد لصحة حفظه أن روى مثله ابن العاص وأبي سعيد وجابر و جرير بن زيد والعباس بن عبد المطلب وأنس ـ رضي الله عنهم ..

وقد جهر بكثرة أحاديثه (البخاري، الصحيح، 1433هـ): «ما من أصحاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم أحد أكثر حديثا عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنّه كان يَكْتب ولا أكتبُ». وهذا منه يقينا بأسبقيته في كثرة المرويّات، أمّا أسبقية ابن العاص فرضها واقع الكتابة؛ إذ المكتوب متأكّد الضبط؛ لكونه ملموسا وأقدرُ على التّحديد من المحفوظ غير الملموس، بل أقوى وأحكم ضبطا عمّا قد يعرض لضبط الصّدر من جوائح ذاتيّة أو خارجيّة تمنع انضباطه .

ودليل تَعيُّن هذا الفهم أن الرّاوي كان جازما بغياب مَن يُجاريه في الأكثريّة إلا عبد الله، مع أنّ الموجود عن هذا الأخير أقلُّ بأضعاف عمّا هو عند الأول. ومن جهة أخرى وبالنظر إلى نوع الاستثناء، فعلى فرض انقطاعه يكون المستثنى ـ كتابة ابن العاص ـ دون كثرة المحفوظ ـ وهو المستثنى منه ـ الملازمة لراوية الإسلام.

فإن قُلنا باتّصال الاستثناء أي اتّحاد الموضوع وهو الحفظ تعيّن بقاء تَقدُّم أبي هريرة لأسباب، أولا: أن عُكوف عبد الله على العبادة قلّل رواياته، وثانيًا لبعده عن المدينة موطن الرّواية وقِبلة الطلاّب التي لزمها أبو هريرة؛ بينما حرم الآخر توافد الطلبة، بل تفاداه أكثرهم لأخْذه من كتب أهل الكتاب، وآخِرُ سببٍ التفرّدُ ببركة دعاء الحفظ (حجر، فتح الباري، 1379هـ).

وهذا سرُّ تَصدُّره بالنّكرة مسبوقة بنفي:" ليس أحد أكثر حديثا" (حنبل أ.، المسند، 1421 هـ)[11]، و"ما كان أحد أعلم" (المسند، 1421 هـ)[12]، وهو عموم يعني: لا واحدًا سبقه في كثرة المحفوظ.

هذا، ولا مانع من حمل الأكثريّة لما كتبه ابن العاص على زمنٍ قبل حصول بركة الدّعاء المقررة في الخبر "ما نسيت بعد ذلك اليوم شيئا " الدّالة على نفي النّسيان مطلقا لورود النّكرة بعد النّفي.

ومع هذه الإجابات وقوتها إلاّ أنّ نظره كان مقاصديّا فيه نُبوءة لفقهه، حيث خشي من وراء بثّ ما جمعه فتنةٌ وأذى له، فقال (البخاري، الصحيح، 1433هـ): «حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين: فأما أحدهما فبَثَثْته، وأمّا الآخر فلو بَثثتُه قُطِع هذا البلعوم» ممّا يكون من الفتن والملاحم. وفي رواية: « لرميتموني بالقَشْع . يعني المزابل. ، ولما ناظرتموني» (حنبل أ.، المسند، 1421 هـ)، وفي لفظ: « لرجمتموني بالأحجار»[13]. وروى ابن سعد عنه قوله:« لرماني الناس بالخرْق، وقالوا: أبو هريرة مجنون»، وعلّق الحسن على رواية: « لرميتموني بالبعر». فقال: «صدق، والله لو حدثهم أن بيت الله يهدم أو يحرق ما صدقه الناس»(الطبقات، 1410هـ).

ولإثبات قوة حافظته ورفعا لفتنة . أكثر أبو هريرة . المدندن حولها، ووأْدًا لها بالحجة والبرهان امتحن أحد الصحابة: « بما قرأ الرسول صلى الله عليه وسلم البارحة في العَتَمة؟ وقد شهدها فقال: لا أدري؟ فقال له: لكن أنا أدري، قرأ سورة كذا وكذا» (البخاري، الصحيح، 1433هـ). فهذه إحدى العينات الدامغات المؤكّدة ما تقرّر سابقا من تعرّض الصحابة للغفلة وسلامته ببركة الدعاء. وهي في الوقت نفسه دليلٌ آخر لضبطه بلا مشاحة «فأحضر حين يغيبون، وأعي حين ينسون».

ولا يُشوّش عليها تأخُّر إسلامه . على فرض صحة ذلك . وقِصرُ مدة الصحبة ما دامت في النّفس عزيمةٌ، وحضورُ وعْي كما صرح ((البخاري، الصحيح، 1433هـ): « صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين لم أكن في سني أحرص على أن أعي الحديث مني فيهن »، فإذا كنا في زماننا نسمع من يحفظ في أشهر أو سنوات قليلة القرآن أو الصحاح أو متون العلم وألفيات الشّعر عن ظهر قلب؛ بل ويجمعون بينها في سنٍّ مبكر مع كثرة الملهيات، فهل يمنع مانعٌ أن يحفظ رجل في عهدٍ أهلُه يعيشون على سجيّة حفظ الصدور ووعي القلوب وهم على الأميّة سائرون لا يكتبون إلا نادرا، وبيئتُهم خالية من تشويش المِدَنِيَّة الحديثة؟ وأنّى يتفَلَّت المحفوظ وصاحبه يقوم به كما رواه ابن أبي خيثمة (تاريخ ابن أبي خيثمة، 1427 هـ) « إني لأجزء الليل ثلاثة أجزاء: جزء للقرآن، وجزء أنام، وجزء أتذكر فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم»؟

[11] – في هامش المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين

[12] – إسناده حسن. (حجر، الفتح، 1379هـ)

[13] – صحيح الإسناد. (الحاكم، المستدرك، 1411هـ)

خاتمة:

كانت دفاعات الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن أمير الرواية ذات قيمة علمية إذ فتحت لنا إجابات ورؤى مهمة تصلح لرفع جملا عديدة من افتراءات أدعياء التجديد، ومن النتائج التي نستقرئها:

– أن أغلب الشبه المثارة إرهاصاتها وليدة العصور المتقدمة في عصر الصحابة ولم تكن وليدة قرائح المتأخرين حتى يتبجحون بثقافتهم، فمنها ما بلغت أبا هريرة رضي الله عنها فردّها، وبعضها ذبّ عنه غيره، مما يعني أن الدفاع واكب زمن الاحتياط والتثبت.

– أن إنكارات الصحابة ممن ثبتت عنهم لم ترقَ لمستوى الاستدلال لضعفها واحتماليتها، وعلى فرض صحتها فالمنكرون هم قلّة، وفي مقابل إنكارهم وافقوه، والإنكار كان في مواطن لا تخرج عن اختلاف اجتهادات وتأويلات مساغة، لا يقوى على دفع تعديلاتهم.

– دفاعات الصحابة كانت إجابات على أقوى الشبه المثارة في: حفظه وتكثيره ونبوغه الفقهي وغيرها.

– ومن مظاهر دفاعهم أن: وافقوه في روايات وأقْضية، وعمِلوا بمروياته، ورَوَوْا عنه، ونصحوا به، فأقبل إليه خلفهم.

– كانت إجابات أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أقوى الردود على الطاعنين، وكفى بحديث الدعاء ـ الذي لا مطعن للأحد فيه ـ دليلا.

– أن ما رواه لم يخرج عن دائرة مسائل الدين وأصوله المعلومة بشهاداتهم أنفسهم.

– ما يدل على صدق سماعه تصديره للأحاديث بـ "قال الصادق المصدوق"، أو "بحديث تحريم الكذب عليه تعمدا"، وما هذا إلا دليل خشيته وخوفه أن يلج هذا الباب .

– أن هذه الدفاعات تندرج في حفظ الذكر الموعود والنصرة المَمَكَّنَة لأولياء الله تعالى.

المصادر والمراجع:

– أحمد بن أبي خيثمة. (1427 هـ – 2006 م). *التاريخ الكبير*. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

– أحمد بن الحسين البيهقي. (1406 هـ – 1986 م). *البعث والنشور*. بيروت: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية.

– أحمد بن الحسين البيهقي، (1410هـ – 1989م). السنن الصغرى. كراتشي ـ باكستان. جامعة الدراسات الإسلامية.

– أحمد بن الحسين البيهقي. (د،ت). *المدخل إلى السنن الكبرى*. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

– أحمد بن حنبل. (1421 هـ – 2001 م). *المسند*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

– أحمد بن حنبل. (1403هـ – 1983م). *فضائل الصحابة*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

– أحمد بن حنبل. (1422 هـ –2001 م). *العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله*. الرياض: دار الخاني.

– أحمد بن علي، الموصلي. (1404 هـ – 1984م). *المسند*. دمشق: دار المأمون للتراث.

– أحمد بن عمرو البزار. (1988م). *البحر الزخار (المسند)*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

– اسماعيل بن عمر، ابن كثير. (1424هـ ـ 2003م). *البداية والنهاية*. بيروت: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

– الحسين بن مسعود البغوي. (1403هـ – 1983م). *شرح السنة*. دمشق: المكتب الإسلامي.

- جمال الدين بن الجوزي. (1977م). *كشف المشكل من حديث الصحيحين*. الرياض: دار الوطن.
- حمد بن محمد الخطابي. (1351 هـ- 1932م). *معالم السنن*. حلب: المطبعة العلمية.
- سليمان بن أحمد، الطبراني. (1410هـ). *طرق حديث من كذب علي متعمدا*. عمان ـ الأردن: دار عمان.
- سليمان بن الأشعث، أبو داود. (2014هـ). *سنن أبي داود*. صيدا ـ بيروت: المكتبة العصرية.
- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (1405 هـ 1985 م). *سير أعلام النبلاء*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي حديد. (1967). *شرح نهج البلاغة*. مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- عبد الرحمن بن عمرو، أبو زرعة. (1980م). *تاريخ أبي زرعة* . دمشق: مجمع اللغة العربية.
- عبد الرحمن بن يحي، المعلمي. (1406 هـ - 1986م). *الأنوار الكاشفةلما في أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة*. بيروت: المطبعة السلفية ومكتبتها عالم الكتب.
- عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني. (1403هـ). *المصنف*. الهند: المجلس العلمي.
- عبد الله بن محمد بن شيبة. (1409هـ). *المصنف*. الرياض: مكتبة الرشد.
- علي بن الحسن، ابن عساكر. (1415 هـ - 1995 م). *تاريخ دمشق*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
- علي بن حجر. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار المعرفة.
- مالك بن أنس بن عامر، مالك الأصبحي. (1425هـ- 2004م). *الموطأ*. أبو ظبي، الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.
- محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي. (1382هـ - 1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- محمد بن أحمد الذهبي. (2003 م). تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. بيروت. دار الغرب الإسلامي.
- محمد بن إسماعيل البخاري. (1941م). *التاريخ الكبير*. دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، الدكن.
- محمد بن إسماعيل البخاري. (1433هـ. 2012م). *الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)*. مصر: دار التأصيل.
- محمد بن حبان. (1414هـ - 1993م). *صحيح ابن حبان*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- محمد بن سعد. (1410 هـ - 1990 م). *الطبقات الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- محمد بن عبد الله الحاكم. (1411هـ - 1990م). *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- محمد بن عبد الواحد، المقدسي. (1420هـ - 2000 م). *الأحاديث المختارة*. بيروت ـ لبنان: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد بن عيسى الترمذي. (1395هـ- 1975م). *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- محمد بن يزيد، ابن ماجه. (1372هـ). *سنن ابن ماجه*. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- محمد ناصر الدين الألباني. (1424 هـ - 2003 م). *التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان*. جدة، السعودية: دار با وزير للنشر والتوزيع.
- مسلم بن الحجاج بن مسلم. (1392هـ). *المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- يحي بن شرف، النووي. (1392هـ). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على صحيح مسلم)*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.